بعد نصف قرن من تبني هدف تنويع مصادر الدخل

«الشال»: النفط ومشتقاته يمثل 66.7 في المئة من حجم الاقتصاد المحلي

قال تقرير الشال الاقتصادي الاسبوعي في النرويج: قام المنتخبون كلهم بتحييد إيرادات النفط عن تمويل المالية العامة لسببين، الأول هو حماية تنافسية الإنتاج السلعي والخدمي التقليدي من طغيان «المرض الهولندي» أو التدفق الكبير والسهل للنقد الأجنبي في اقتصادهم، والثاني هو تقديرهم الصحيح بأن أمواله حق لسيل من أجيال قادمة، واستخدامها سرقة لهذا الحق.

في النرويج اقتصاد غني ومتنوع وبيئة بالغة النظافة ونوعية حياة هي الأفضل، وفي النرويج صندوق سيادي بلغ حجمه نحو 653 مليار دولار أمريكي، في نهاية الربع الثالث من عام 2012، أو ضعف حجم الصندوق السيادي الكويتي، تحت مسمى صندوق التقاعد، الذي تذهب إليه إيرادات النفط، كلها، وعمره ربع عمر الصندوق السيادي الكويتي.

وتشير أرقام مدير الصندوق Norges Bank Investment-Management- يوم الخميس 2013/03/07 إلى أن قيمة الصندوق السوقية في ذلك بلغت نحو 713.1 مليار دولار أمريكي، وتوزع استثماراته بنسبة 60.4 في المئة للأسهم، و39.3 في المئة للسندات أو أدوات الدخل الثابت، و0.3 في المئة للعقار، بينما ننتظر في الكويت إلى شهر يونيو، من كل عام، لعرض سري على مجلس الأمة للحجم الإجمالي للصندوق الكويتي.

وأضاف التقرير في الكويت، تمول إيرادات النفط، في المتوسط، ما نسبته 90 في المئة من مصروفات الموازنة العامة، ويمثل النفط ومشتقاته نحو 66.7 في المئة من حجم الاقتصاد، بعد نصف قرن من تبني هدف تنويع مصادر الدخل. وفي الكويت، وفي زمن الخطة الخمسية واحد أهدافها الرئيسة ردم الفجوة المالية، أي خفض الاعتماد على إيرادات النفط، زادت النفقات العامة للسنوات المالية 2010/2011-2012/2013 بمعدل نمو مركب بلغ 14.1 في المئة وهو الأعلى في ثلاث عقود.

وفي الكويت، إن استمر معدل نمو النفقات العامة عند هذا المستوى، أي 14.1 في المئة، سوف تحتاج إلى إنفاق 53.3 مليار دينار، في السنة المالية 2020/2021، وذلك غير ممكن، وفي الكويت بلغ عدد العاملين، من المواطنين، في الحكومة، في يونيو 2012، نحو 300.6 ألف عامل، بينما يقدر أن يبلغ عدد القادمين الصافي من المواطنين إلى سوق العمل، بحلول عام 2030، نحو 600 ألف عامل جديد.

ومضى: من يرسم السياسات المالية في النرويج مواطنون نرويجيون، ومن يرسمها في الكويت مواطنون كويتيون، وأرقامهم منشورة وبالتفصيل، وحججهم متداولة وبالتفصيل، وأرقامنا شحيحة وسرية لأننا نخاف الحقائق، ولكننا نعرفها، وسياساتنا وحججنا معاكسة تماماً لمنطق نماء وحماية الدولة. ذلك يحدث في الكويت، إما لأن الإدارة العامة لا تفهم أبجديات مسار الأرقام، وإنقاذاً للبلد، من الواجب تغييرها قبل أن يفقد التغيير جدواه، وقد فقد، معظمها.

وإما أنها لا تهتم بمآل أو مصير البلد ومستقبل أجياله، وتلك حالة مرضية ترقى إلى مستوى الخيانة وتحتاج علاجاً، فهي، أي الإدارة العامة، أمام خيارين، إما أن تأتي بأرقام مغايرة، أو تقر بتعمد الخطيئة.

وأوضح التقرير والجدل هذه الأيام ينحصر في مواضيع مثل إسقاط فوائد القروض أو زيادة بدلات موظفي الحكومة، أو حتى وضع حد أدنى لأجر الكويتي بحدود الـ 1500 دينار، وكلها مقترحات تعني الاقتراض على حساب المستقبل، وتعني اقتراب الاصطدام بالحائط، مع زيادة سرعة الاصطدام.

ذلك كله يحدث، وسط تحذيرات جادة من احتمال ضعف في سوق النفط وهو تكرار لما حدث في النصف الثاني من عقد الثمانينات والنصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الفائت، حينها كان مستوى النفقات العامة أقل كثيراً والمواطنون نصف عددهم الحالي.

ولازال هناك عدد قليل من المسؤولين في الإدارة العامة يعون مخاطر ما يحدث من انتفاخ لنفقات المالية العامة، وبسببها ما يحدث من تخريب لتنافسية الاقتصاد المحلي وتلاشي فرص قدرته على خلق فرص عمل جديدة، ونعتقد أن خيارهم بات بين موقف قاطع ورافض لنهج الانتحار المالي، أو على الأقل عدم المشاركة فيه.

خطة لخفض الاعتماد على إيرادات النفط

8 أسواق زادت نموها الموجب في شهر فبراير

الأداء الموجب لـ 14 سوقاً في المنطقة مازال مستمراً

أشار الشال نتوقع أن تمر بعض الأسواق في مرحلة من التذبذب إلى الأعلى والأدنى، ويخضع بعضها الآخر لعملية تصحيح استمر الأداء الموجب للأسواق، معظمها، في شهر فبراير الفائت، وإن أضعف من أداء شهر يناير الذي سبقه، وضمن الأسواق الـ 14 المنتقاة، زاد عدد الأسواق التي حققت مكاسب برقمين، خلال شهرين، فقط، من عام 2013، إلى ثلاثة أسواق، بعد أن انضم كل من سوقي أبوظبي واليابان إلى سوق دبي المالي.

ولكن، بعد أن حققت الـ 14 سوقاً، كلها، نمواً موجباً في شهر يناير، زادت 8 أسواق نموها الموجب في شهر فبراير، بينما حققت 6 أسواق نمواً سالباً في شهر فبراير، واحد منهم فقط هو السوق الهندي الذي خسر مكاسب شهر يناير، كلها، وانتقل إلى المنطقة السالبة، بينما ظلت 13 سوقاً في المنطقة الموجبة.

وأوضح التقرير واحتفظ سوق دبي بصدارة الأداء مضيفاً نحو 2.1 في المئة إلى مكاسب شهر يناير، ليحقق نمواً قياسياً بنحو 18.8 في المئة منذ بداية العام الحالي، وأضاف سوق أبوظبي نحو 5.7 في المئة، في شهر فبراير، ليصبح أعلى الأسواق مكاسب خلال الشهر وليتهيه بمكاسب نسبتها 15.7 في المئة منذ بداية العام، وتلاهما السوق الياباني بمكاسب بنحو 11.2 في المئة.

بينما كان أكبر الخاسرين في شهر فبراير هو السوق الهندي الذي فقد نحو 5.2- في المئة ليقبع، وحيداً، في المنطقة السالبة، خاسراً نحو 2.9- في المئة منذ بداية العام الحالي، بينما احتل كل من السوق الألماني والسوق القطري آخر القائمة في المنطقة الموجبة.

وتابع ما يصعب قبوله، هو ذلك التباعد في قراءة أداء السوق الكويتي وهي ظاهرة ينفرد بها، فليس هناك سوق واحد، في العالم، تتفاوت فيه بشدة قراءة مؤشرين للسوق نفسه، صادرين من الجهة عينها. فقراءة أداء مؤشر السوق السعري يضع السوق الكويتي في الترتيب الرابع، في الأداء الموجب، بمكاسب، منذ بداية العام، بنحو 8.9 في المئة، بينما يضعه مؤشر السوق الوزني في الترتيب الثامن بمكاسب بنحو 3.4 في المئة، أي أقل من نصف مكاسب المؤشر السعري.

> ■ سوق دبي احتفظ بصدارة الأداء ليحقق نمواً بنحو 18.8 في المئة منذ بداية العام

والتفسير هو في تحريك الرغبة الكامنة والنائمة للمضاربة الخسارة مع بداية أي تحسن في مستوى السيولة، والأمر لا يفترض أن يحتاج إلى تنبيه، إذ هي حالة مرضية يفترض أن تعالج، تلقائياً.

ونتوقع أن تمر بعض الأسواق في مرحلة من التذبذب، إلى الأعلى والأدنى، ويخضع بعضها الآخر لعملية تصحيح مؤقت، في شهر مارس، فمن غير المتوقع تحقيق الحزبين الديمقراطي والجمهوري الأمريكيين تقدماً سريعاً في مواجهة الهاوية المالية.

ومن غير المتوقع أن تزول، سريعاً، مخاوف نتائج الانتخابات الإيطالية، لذلك من المحتمل أن تبقى مخاوف ارتداد إيطاليا عن سياسات «ماريو مونتي» التقشفية، بما يعيد الحديث عن احتمال تعثر أوروبا الوحدة النقدية.

بينما تستمر الدول كلها، شاملة اليابان، في برامج كريمة للتيسير النقدي وتقدر الصين محافظتها على معدلات نمو ما بين 7-8 في المئة، وتشير الاستطلاعات إلى ارتفاع مستويات الثقة بأوروبا، لذلك من المحتمل أن تشهد تذبذباً في أداء شهر مارس، وأحياناً حاداً، ترتفع فيه المؤشرات للأسواق الرئيسة، مع كل رسالة تطمين، وتنخفض مع نشوء أية مخاوف، بينما من المحتمل أن يختلط أداء أسواق الإقليم، فبعضها قد يتجه إلى تصحيح مؤقت إلى الأدنى، وبعضها إلى تعويض تخلفه بالارتفاع.

انخفاض في سيولة سوق العقار خلال فبراير

232 مليون دينار قيمة تداولات العقود والوكالات في سوق العقار

> ■ سيولة السكن الخاص حققت تراجعاً بلغت نسبته 29.3- في المئة

مؤشر قيمة الصفقات العقارية

توزيع نسب الصفقات في يناير

تابع التقرير تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- إلى انخفاض في سيولة سوق العقار، في فبراير 2013، مقارنة بسيولة يناير 2013، وذلك لقصر شهر فبراير وبسبب كثرة العطلات فيه، إذ بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 232 مليون دينار، وهي قيمة أدنى بما نسبته 23.2- في المئة عن مثيلتها في يناير، البالغة نحو 303 ملايين دينار، وانخفضت بما نسبته 13.9- في المئة مقارنته في فبراير 2012، وتوزعت تداولات فبراير 2013 ما بين نحو 218 مليون دينار، عقوداً، ونحو 14 مليون دينار، وكالات.

وأضاف وحققت سيولة السكن الخاص تراجعاً، بلغت نسبته 29.3- في المئة، إذ قاربت قيمة بيوع عقوده ووكالاته نحو 114 مليون دينار، تراجعت مساهمته النسبية إلى 49 في المئة من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ 53.2 في المئة، في يناير 2013، عندما بلغت نحو 161 مليون دينار.

وارتفعت قيمة بيوع النشاط الاستثماري، بما نسبته 3.3 في المئة، إذ بلغت نحو 97 مليون دينار، مقارنة بنحو 94 مليون دينار، في يناير 2013، وارتفعت مساهمة هذا النشاط، في سيولة سوق العقار، إلى نحو 41.9 في المئة، مقارنة بنحو 31.2 في المئة، في يناير 2013، بينما بلغت قيمة بيوع النشاط التجاري نحو 21 مليون دينار، مقارنة بنحو 41 مليون دينار، في يناير 2013، أي إنها انخفضت بما نسبته 48.7- في المئة، مما خفض مساهمتها في سيولة سوق العقار إلى نحو 9 في المئة، مقارنة بما كانت عليه في الشهر الفائت، عندما بلغت نحو 13.5 في المئة، ولم تتم أي صفقة في بيوع نشاط المخازن، مقارنة بنحو 6 ملايين دينار، في يناير 2013، وبلغت مساهمة هذا النشاط، في سيولة سوق العقار، نحو 2.1 في المئة لشهر يناير 2013.

وأشار عند مقارنة تداولات شهر فبراير 2013 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة «فبراير 2012»، نلاحظ انخفاضاً، في نشاط السوق العقاري، إذ انخفضت قيمة تلك التداولات، من نحو 270 مليون دينار إلى 232 مليون دينار، أي بما نسبته 13.9- في المئة، وشمل الانخفاض نشاط السكن الخاص، بنسبة قاربت 27.7- في المئة، في حين بلغت نسبة انخفاض سيولة النشاط الاستثماري 1.6- في المئة، بينما ارتفعت مساهمة نشاط التجاري، بنسبة بلغت 103 في المئة، فبعد أن كانت هذه المساهمة حوالي 10.4 ملايين دينار، في فبراير 2012، ارتفعت إلى نحو 21 مليون دينار، في فبراير 2013.

وبمقارنة إجمالي تداولات نشاط السوق العقاري لآخر «12» الني عشر شهراً «مارس 2012 - فبراير 2013»، بتداولات الفترة نفسها «مارس 2011 - فبراير 2012»، نلاحظ أنه بينما بلغ إجمالي قيمة تداولات العقود والوكالات، بين مارس 2011 وفبراير 2012، نحو 3.1 مليارات دينار، ارتفع إلى 3.3 مليارات دينار، أي إنه ارتفع بنسبة 6.2 في المئة لآخر 12 شهراً.

بارتفاع نحو 1.6 مليون دينار

9.5 ملايين دينار أرباح «بنك بوبيان» خلال 2012

> ■ إجمالي المصروفات التشغيلية ارتفع بنحو 1.9 مليون دينار وصولاً إلى 40.7 مليون دينار

وقال التقرير أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله المالية، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وحقق أرباحاً بلغت، نحو 9.5 ملايين دينار، مقارنة مع 7.9 ملايين دينار في عام 2011، بارتفاع بنحو 1.6 مليون دينار وبنسبة نمو بحدود 20.1 في المئة، وعليه حقق هامش صافي الربح بحدود 13.42 في المئة، مرتفعاً بنحو طفيف عن مستوى عام 2011 البالغ نحو 13.40 في المئة، وذلك لارتفاع صافي الربح بنحو 20.1 في المئة كما أسلفنا سابقاً، وارتفاع الإيرادات بنحو 19.9 في المئة، وهي نسب ارتفاع متقاربة.

وأضاف ويلاحظ من تحليل البيانات المالية، ارتفاع في إيرادات التشغيل بنحو 11.8 مليون دينار أي بنسبة بلغت نحو 19.9 في المئة كما أسلفنا سابقاً، عندما بلغت نحو 71.1 مليون دينار مقارنة مع 59.3 مليون دينار في عام 2011، ويعود سبب الزيادة إلى ارتفاع بند إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى بنحو 22.2 في المئة أي ما يعادل 11.7 مليون دينار وصولاً إلى 64.7 مليون دينار، مقارنة مع 52.9 مليون دينار في عام 2011، بينما تراجع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 1.2 مليون دينار، وصولاً إلى 2.4 مليون دينار، مقارنة مع 3.6 ملايين دينار في عام 2011.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 1.9 مليون دينار وصولاً إلى 40.7 مليون دينار مقارنة مع 38.7 مليون دينار في عام 2011، حيث ارتفع كل من بند تكاليف موظفين بنحو 1.6 مليون دينار حين بلغ 17.2 مليون دينار مقارنة مع 15.6 مليون دينار في العام السابق، وبند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 1.1 مليون دينار حين بلغ 9.3 ملايين دينار مقارنة مع 8.2 ملايين دينار في العام السابق.

بينما تراجع بند توزيعات المودعين بنحو 1.5 مليون دينار حين بلغ 10.2 ملايين دينار، مقارنة مع 11.7 مليون دينار في العام السابق، وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 8.2 ملايين دينار، حين بلغ نحو 20.4 مليون دينار، مقارنة مع نحو 12.2 مليون دينار في العام السابق، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 67.1 في المئة، وهذا يفسر الارتفاع الطفيف لصافي الربح البالغ نحو 1.6 مليون دينار، رغم ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 11.8 مليون دينار، كما أسلفنا سابقاً.

بنك بوبيان

من جانب آخر، ارتفع مجموع موجودات البنك بما قيمته 337.6 مليون دينار، أي ما نسبته 21.8 في المئة، ليبلغ نحو 1884.7 مليون دينار، مقابل نحو 1547.1 مليون دينار، في العام 2011، وقد ارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 23.3 في المئة أي نحو 239.9 مليون دينار ليبلغ نحو 1270 مليون دينار «67.4 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 1030.1 مليون دينار «66.6 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2011، وارتفع بند المستحق من البنوك بنحو 96.5 في المئة أي نحو 123.6 مليون دينار وصولاً إلى 251.6 مليون دينار «13.4 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 128.1 مليون دينار «8.3 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2011، بينما انخفض النقد والنقد المعادل بنحو 11.7 في المئة أي نحو 22.4 مليون دينار وصولاً إلى 169.5 مليون دينار «9 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 191.9 مليون دينار «12.4 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2011.

وسجلت مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، ارتفاعاً، إذ ارتفع العائد على معدل الموجودات الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة «ROA» ليبلغ نحو 0.56 في المئة، مقارنة مع 0.55 في المئة في عام 2011 ومؤشر العائد على رأس المال الخاص بمساهمي البنك ROC، من نحو 4.6 في المئة، في العام 2011، إلى نحو 5.7 في المئة، في العام 2012، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين ROE الخاص بمساهمي البنك، من نحو 3.3 في المئة، في العام 2011، إلى نحو 4 في المئة في العام 2012.

وارتفعت ربحية السهم EPS من 4.59 فلوس، في العام 2011، إلى 5.75 فلوس، في العام 2012، وبلغ مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية P/B نحو 4.4 مرة، مقارنة بنحو 4.2 مرة، في العام 2011، وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية P/E نحو 111.3 مرة، مقارنة بنحو 128.5 مرة، في العام 2011، وقد أعلنت إدارة «بنك بوبيان» نيتها توزيع 5 في المئة أسهم منحة، مقارنة بعدم توزيعها أرباحاً في عام 2011.